## سوق بغداد للأوراق المالية يغلق مرتفعاً بنسبة (٣٤٠)٪

### □ بغداد/المدى

سجل مؤشر سوق بغداد للأوراق المالية امس الاربعاء ارتفاعا عند الاغلاق مؤشراب (١٣٤,٣٩) نقطة في حين بلغت نسبة التغيير (٢٣٤) ٪. وكانت القيمة المتداولة (١،٨٣١،٠٦٣،٢٢٣) دينار،أما عدد الأسهم المتداولة فقد بلغت (١،٠٢٤،٣٤٩،٤٦٩) وعقدت(٦٦٩) صفقة.

في حين كانت الشبركات المدرجة (٨٧)، والشبركات المتداولة (٥٤)،الشركات المرتفعة (٢٣)الشركات المنخفضة (٩)،شركات الهيئة العامة (١٠)، المتوقفة بقرار من الهيئة (١١)، الشركات غير المتداولة (٢١). وأضافت نشرة السوق أن القطاع المصرفي الذي مثله كل من المصرف التجاري، مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار ، المصرف الاهلى ، مصرف الائتمان ، دار السلام ،مصرف بابل ،مصرف الاقتصاد، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشمال، مصرف كوردستان، مصرف المنصور، المصرف المتحد، وكان مجموع أسهم القطاع المتداولة (٦٤٦،٩١٥،٧٨٤)،ومجموع القيمة المستداولية(٩٠٢،٤٢٠) دينار اما في قطاع التأمين فمثله كل من: الأمين للتأمين ، دار السلام للتأمين ، الاهلية للتأمين ، الخليج للتأمين قيمة الاسهم المتداولة (٧٦،٢٩٦،٦٨٥) والقيمة المتداولة (٨٦،٧٠٦،٣١١) دينار. اما في قطاع الخدمات فكان شركاته؛ المعمورة العقارية، النخبة للمقاولات العامة ، العراقية للنقل البرى، بغداد العراق للنقل العام، البادية للنقل العام / (٦،١٦٤،٧٢٢) وقيمة المتداولة (٢١،٤٠٦،٣٩٩) دينار. اما في قطاع الصناعة فمثلته الشركات؛ المنصور الدوائية، الخياطة الحديثة ، السحاد والمفروشات ، بغداد لمواد التغليف، بغداد غازية، التمور العراقية، الهلال الصناعية ، الكندي لانتاج اللقاحات ، الخازر المواد الانشائية والاصباغ الحديثة والمعدنية والدراجات ،انتاج الالبسة الجاهزة ، صناعات الكارتون ، المواد الانشائية الحديثة وكان مجموع الأسهم المتداولة لقطاع الصناعة (٢٦١،٦٢٨،٠١٢) والقيمة المتداولة (٥٢٥،٠٩٤،٤٤٦) دينار. اما في قطاع الفنادق فكان كل من فندق بابل ، الاستثمار السياحية ، فندق اشور فنادق كربلاء ، فنادق المنصور، فندق السدير وكان مجموع الأسهم المتداولة (٢،٨٦٨،٥٤٩) ومجموع القيمة المتداولة (٣٧٤،٤٣٣) دينار. اما في قطاع الزراعة فمثلته الشركات ؛ اسماك الشرق الاوسط ، تسويق اللحوم ، المنتجات الزراعية وكان مجموع الاسبهم المتداولة (١،٠٢٤،٣٤٩،٤٦٩) والقيمة المتداولة (١،٨٣١،٠٦٣،٢٢٣) دينار وكانت الشركة الأكثر ربحا:الأصباغ الحديثة أما الشركة الأكثر خسارة فهي الإنشائية الحديثة. في حين كانت الشركة الإكثر نشاطاً حسب الأسهم المتداولة عند الإغلاق مصرف بابل اما الشركة الأكثر نشاطا حسب القيمة مصرف الشرق الاوسط.

# الاقتصادية النيابية ترفض استقطاع الضرائب لدعم اتحاد الغرف التجارية

□ بغداد / متابعة المدى



رفضت لجنة الاقتصاد والاستثمار النبابية طلب اتصاد الغرف التجارية منحه نسبة من الضرائب ضمن موازنة العام الحالى، كاشفة عن استضافتها السك المركزي لتغيير بعض الاجراءات المصرفية التى تعيق عمل التجار

وقال عضو اللجنة الاقتصادية عامر الفائز لـ "شفق نيوز" إن لجنته "لم توافق على مقترح قدمه اتحاد الغرف التجارية، يتضمن استقطاع نسبة من ضرائب التجار في موازنة العام الحالي لدعم الاتحاد"، مبيناً أنه "لا توجد أية جدوى

في هذا الطلب بل بالعكس سيضيف عبئا على الموازنة المثقلة بمثل هذه الطلبات والتخصيصات".

وأضاف الفائز أن "اتحاد الغرف التجارية يمكنه استحصال الزيادة التي يريدها من خلال زيادة مبالغ الاشتراكات السنوية التي يدفعها التجار لـه"، لافتاً إلى أن "اللجنة الاقتصادية وافقت على طلب الاتصاد بإجراء بعض الاجراءات المصرفية لتشجيع القطاع الخاص".

وأشار إلى أن لجنته "ستستضيف البنك المركزى لتغيير الاجراءات المصرفية التي تعيق عمل التجار العراقيين"، مؤكداً على

ان "الاتحاد طالب بتفعيل قانون التعريفة الجمركية، واجراء تعديلات على فقرات قانون الوكالات التجارية الذي ينص على حصر التعامل مع الوكيل الاجنبي، وقد ايدت اللجنة هذه الطلبات".

وكانت عضو اللجنة المالية نجيبة نجيب قد أكدت، على أن لجنتها بصدد اعداد خطط وبرامج إستراتيجية لدعم النظام المصرفي والضريبي في البلاد، مبينة أن هذين النظامين بحاجة الى المزيد من تشريع القوانين ووضع خطط واليات

وكان وزير المالية رافع العيساوي قد

تمثّل مشكلة تحد من دخول الشركات المتخصصة في قطاع الكهرباء والبنى التحتية والخدمات.

تشترطها الشركات الاستثمارية، والتي

ويوجد في العراق نحو سبعة مصارف حكومية و٣٤ مصرفا أهليا اغلبها

مملوكة لمصارف أجنبية. ويذكران غرفة تجارة بغداد تأسست بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٦ وهي اول غرفة تأسست في ظل الحكم الوطني في العراق ثم توالى تأسيس الغرف الاخرى في بقية محافظات القطر. ومرت الغرفة بأربع مراحل هي المرحلة الاولى وتبدأ من تاسيسها عام ١٩٢٦ ومارست اعمالها في ظل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٦ ثم القانون رقم ١٠٠ لسنية ١٩٦٦ تتمين هيذه المرحلة بانفراد القطاع الخاص بتحمل مسؤولية ادارة الغرفة بصورة كاملة ثم المرحلة الثانية وتبدأ من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨٣ حيث تم تشريع القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٩ وتلا ذلك صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ وبموجبه تمت اشراك القطاع الاشتراكي في مسؤولية ادارة الغرف التجارية في العراق جنبا الي جنب مع القطاع الخاص اما المرحلة الثالثة فكانت بداية عام ١٩٨٥ ببدء هذه المرحلة في تاريخ الغرف العراقية بعد ان تم دمجها مع اتحاد الصناعات العراقي بموجب القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ اماً المرحلة الرابعة فبدأت في تاريخ الغرف التحارية العراقية بتشريع القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٩ حيث اصبحت الغرفة بموجب هـذا القانون منظمـة اقتصادية مهنية لرعاية شؤون النشاط التجاري الخاص وتقديم الخدمات والمعلومات له

بالشكل الذي يعينه على ممارسة دوره

## الحكومة تقرر ترحيل مخصصات ميناء الفاو المالية إلى موازنة عام ٢٠١٣

متكاملة لانجازه". واضاف

الغضيان ان الحكومة أوصت

وزارة النقل بتقديم خارطة طريق

للبدء بتنفيذ المشروع في موازنة

## □ بغداد /المدى

أعلنت الحكومة عن اتخاذ قرار بترحيل مخصصات ميناء الفاو المالية إلى العام المقبل لعدم اكتمال التصاميم الرئيسة للميناء، مؤكدا أن الحكومة ستبدأ بتنفيذ المشروع حال انتهاء التصاميم الهندسية الخاصة به. وقال رئيس هيئة المستشارين في الحكومة

□ بغداد/ المدى

دعا نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة

حسين الشهرستاني بريطانيا إلى فتح

فروع لبنوكها في العراق لتسهيل عمل

الشركات الأجنبية، فيما أكدت بريطانيا

سعيها لتشجيع شبركاتها على دخول

السوق العراقية. وقال الشهرستاني في

بيان صدر عن مكتبه على هامش استقباله

الرئيس التنفيذي للتحارة والاستثمار في

إن " الحكومة قررت ترحيل المخصصات المالية لمتناء الفاو الى موازنة عام ٢٠١٣ بسبب عدم اكتمال التصاميم النهائية للميناء"، مبينا ان "الجهات المعنية تعمل على الإسراع يتنفيذ المشروع دون تسرع، لكونه مشروعا كبيرا وبحاجة إلى

تخطيط ووضع خريطة هندسية

دعوات لفتح فروع للبنوك البريطانية في البلاد

الأجنبية العاملة في العراق تحتاج إلى

تسهيل عملها وتمويلها وبالتالى فإن

البنوك البريطانية من الممكن أن تقوم

بدور فاعل في هذا المجال"، داعياً الجانب

البريطاني إلى "فتح فروع لبنوكها في

وشدد الشهرستاني على "ضرورة مساهمة

الشركات البريطانية في إعادة إعمار العراق

بمختلف المجالات، لاسيما في الطاقة

والكهرباء، فضلاً عن تعزيز العلاقات

ثامر الغضيان بحسب (أكانبوز)

ووضع العراق حجر الأساس لميناء الفاو الكبير في نيسان ٢٠١٠، وتشير التصاميم الأولية

عام ۲۰۱۳ فیما تم تخصیص ٤ وساحة أخرى متعددة الأغراض مليارات دولار كتقديرات أولية بمساحة ٦٠٠ الف م٢.

جانبه أعرب بيرد وفقاً للبيان عن "رغبة

بلاده في تعميق العلاقات بين البلدين"،

مؤكداً أنه "سيعمل على تشجيع الشركات

البريطانية لدخول السوق العراقية،

من أجل الاستثمار في جميع المجالات

و المشاركة في إعادة إعمار العراق". وكان

وزير الخارجية البريطانى ديفيد ميليباند

أجرى خلال زيارته للعراق في شباط عام

٢٠٠٩، محادثات مع كبار المسؤولين

العراقيين، هدفها تطوير العلاقات بين

ومن المتوقع ان تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و ٤٠٠

للمشروع إلى احتوائه على

رصيف للحاويات بطول ٣٩ كم،

فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢،

مليون يورو. وتقول الحكومة إن الميناء سيغير خارطة النقل البحرى العالمية كونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق ، حيث من المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكك الحديد يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية والتركية بشمال

الاقتصادية منها. وعقد العراق سابقا

مؤتمرات استثمارية في عدد من دول

العالم، ومنها مؤتمر لندن في (٣٠ نيسان

٢٠٠٩)، حيث عرض العراق أكثر من

٥٠٠ فرصة استثمارية في مؤتمر لندن،

وبمشاركة أكثر من ٢٥٠ شركة بريطانية

وأجنبية. يذكر أن وزارة النفط وقعت في

تشرين الثاني ٢٠٠٩، عقداً مع ائتلاف

شركات بريطانية وصينية لتطوير حقل

الرميلة النفطى جنوب العراق ضمن جولة

اقتصادي: ارتفاع سعر الدولار لا يثير القلق

احد مصارف بغداد... ارشیف

بحث، الاحد الماضي، مع وفد امريكي

بحضور مساعد نائب وزير الخزانة

الأمريكي نيل وولن الوضع الاقتصادي

والسياسي في العراق والمنطقة بشكل

عام، وأكد الجانبان على ضرورة دعم

النظام المصرفي والضريبي في البلاد

عبر أليات واجراءات وقوانين ترفع من

مستوى العمل المصرفي في العراق وبما

يدعم المستوى الاقتصادي والاستثماري

ويسعى العراق إلى دعم النظام المصرفي

من خلال سد عجز المصارف المحلية

عن تغطية الضمانات المالية التي

أفاد الخبير الاقتصادي اسماعيل عبد الحسين بأن ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الدينار خلال الفترة الحالية ظاهرة طبيعية بسبب الطلب الكبير للعملة الصعبة. وقال عبد الحسين بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) :إن البنك المركزي مسيطر على كتلة السيولة النقدية المطروحة في الأسبواق المحلية ولا مخاوف من زيادة صرف الدولار الأميركي أمام الدينار كون المتحكم الرئيسي بها البنك المركزي.

واضاف عبد الحسين: أن سياسة البنك المركزي تتجه نحو زيادة سعر صرف الدولار الأميركي أمام الدينار من خلال تقليل بيع الدولار في مزاد البنك المركزي مشيرا الى وجود إقبال كبير على شراء الدولار وسحيه من الأسواق المحلية،

واعتبر الإجراء المتخذمن قبل البنك جيدا وضروريا في الوقت الحاضر للحفاظ على العملة الصعبة من النفاد. مبيناً انه لو ترك الدينار من دون سيطرة ومتابعة في الأسبواق المحلية لبلغ سعر الدولار الأميركي الواحد أمام الدينار

واوضح:أن البنك المركزي يعمل نحو دعم الدينار

أمام العملات الصعبة من خلال سياسته النقدية. يذكر أن سعر صرف الدولار الأميركي ارتفع بشكل كبير أمام الدينار خلال الفترة الحالية حيث بلغ الدولار الأميركي الواحد بـ(١٢٣٠) دينار، بعدما كان الأخير محافظاً على سعره أمام الدولار ب(١٢٠٠) دينار مقابل الدولار الواحد.

### التراخيص الأولى. البلدين في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية بين البلدين وتطويرها". من بريطانيا نيكولاس بيرد، إن "الشركات التخطيط تؤكد وصول نسبة الأيدي العاملة إلى ٥٠٪

### □ بغداد /المدى

كشفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن وصول نسبة الأيدي العاملة في البلاد إلى ٥٠٪، مؤكدة أنها سترتفع إلى ٦٠٪ خلال السنوات العشر المقبلة، فيما اعتبرت أن فئة الشباب لم تمارس دورها الحقيقي في إدارة وبناء مختلف مرافق الحياة. وقال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط مهدي العلاق لـ"السومرية نيوز" على هامش المؤتمر الثالث لانطلاق التنمية البشرية في العراق الذي عقدته الوزارة ، إن "الدراسات الديموغرافية التي نفذها الجهاز في العراق تشير إلى أن نسبة الأفراد في فئة النشاط الاقتصادي والتي تبدأ من العمر ١٥ حتى ٦٤ عاماً بلغت ٥٠٪". وأضاف العلاق أن "هذه النسبة ستقترب من ٦٠٪ خلال السنوات العشر المقبلة، بسبب انخفاض معدل الخصوبة الكلى في العراق من ٨,٤ إلى ٣,٤ طفل لكل امرأة"، مبينا أن "ارتفاع هذه الفئة يعنى أن غالبية السكان هم من النشطاء اقتصادياً وتعكس انخفاض معدل الإعالة من قبل الدولة على المجتمع العراقي التي توجه

"استخدام الإمكانات البشرية بشكل صحيح للأشخاص الذين هم دون سن ١٥ عاماً". سوف ينعكس إيجاباً على الإنتاجية والتي ولفت العلاق إلى أن "ارتفاع النشطاء اقتصاديا سيشكل تحديا على المخطط بدورها سوف تزيد من كفاءة الاقتصاد العراقي وتقضي على البطالة وتزيد من وراسما للسياسة العراقية للاستفادة من الرفاه الاجتماعي". من جانبه قال وزير هذه الهبة التي لا تتكرر عبر التاريخ من خلال الاستغلال الأمثل لهم"، مؤكدا أن التخطيط والتعاون الإنمائي علي الشكري

عمال في احد مشاريع البناء... ارشيف لـ"السومرية نيوز"، إن "فئة الشباب في العراق لم تمارس دورها الحقيقي في إدارة وبناء مختلف مرافق الحياة"، معتبراً أن الشاب العراقي يعد مهمشا في اتخاذ القرار ورسم خارطة طريق لمستقبله برغم مما يمتلكه العراق من إمكانيات شبابية

كبيرة". واضاف الشكري أن "الوزارة ستضع خطة للنهوض بواقع التنمية البشرية في العراق وفق معايير تهدف إلى مشاركته في رسم خارطة مستقبلية له من خلال تحديد أوجه المشاركة له في التنمية الاقتصادية". وكانت وزارة التخطيط أعلنت في أيلول عام ٢٠١١، عن تخصيص ٣٨٩ مليار دينار لقطاع الإسكان ضمن الميزانية الاستثمارية لعام ٢٠١١، منها ١٤٪ لنشاط الخدمات الاجتماعية والثقافية

يشمار إلى أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أعلنت في أيلول ٢٠١٠، أن عدد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات التابعة لدائرة العمل من بين الخريجين ابتداءً من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٩ بلغ مليونا و ٥٠٠ ألف. ويذكر أن بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧ الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، كشف أن نسبة الفقر في الريف وصلت إلى ٣٩٪ في حين وصلت نسبته في المناطق الحضرية إلى ١٦٪، وسجلت نسبة العمالة الناقصة في الريف ٤٣٪، مقابل ٢١٪ في المناطق الحضرية.

## مشروع البطاقة الوطنية ب ۲۹۰ مليون دولار

## □ بغداد /المدى

أعلنت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء أنها قررت تنفيذ مشروع البطاقة الوطنية خلال هذا العام بقيمة ٢٦٠ ملبون دولار . وقال عضو اللجنة ووزير التخطيط على شكري بحسب (أكانيوز) إن اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء قررت إضافة ٢٦٠ مليون دولار إلى موازنة عام ٢٠١٢ لتنفيذ مشروع البطاقة الوطنية ". وأضاف أن " مشروع البطاقة الوطنية يهدف إلى توسيع المعلومات الأمنية لملاحقة الجماعات الإرهابية ومعرفة العراقيين عن طريق البطاقة الوطنية والتي ستحوي جميع المعلومات والمستمسكات ". وتابع أن" الملف رفع إلى مجلس النواب لغرض إضافة هذا المشروع ضمن مشاريع موازنة عام ٢٠١٢ وستنفذه وزارة الداخلية وهو جزء من مشروع الحكومة الالكترونية ". ووضعت الحكومة في العاشر من أب الماضي خطة مركزية عليا لربط الوزارات فيما بينها عبر دائرة المعلوماتية، تشرف عليها وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة التخطيط بالتعاون مع شركات ذات تخصص عال في الاتصالات الالكترونية. ويفتقد البلد إلى برنامج حكومى إلكتروني يوفر معلومات وبيانات للمشاريع الزراعية والتجارية والصناعية والاقتصادية طوال السنوات